JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

الوظائف التداولية في النحو العربي

https://doi.org/10.52834/jmr.v20i39.228

أ.م.د. عبد الزهرة عودة جبر

كلية التربية / جامعة ميسان

Abdul-Zahra@uomisan.edu.iq

https://orcid.org/0009-0009-7040-1616

الملخّص:

يتناول هذا البحث الوظائف التداولية، المُقترحة في إطار نظرية النحو الوظيفي، والتأصيل لها في نظرية النحو العربي. فيسلّط الضوء على آراء علماء العربية، وفهمهم للجانب التداولي في أثناء التنظير النحوي. واتّخذ البحث منهج المقارنة بين النظريتين، في مفهوم الوظائف التداولية.

الكلمات المفتاحية: الوظائف التداولية، النحو الوظيفي، النحو العربي.

pragmatic functions in Arabic grammar

Assist. Prof. Abdul Zahra Odeh Jabr

Abdul-Zahra@uomisan.edu.iq

College of Education / University of Maysan

Abstract:

This research deals the pragmatic functions proposed within the framework of the theory of functional grammar, and rooting them in the theory of Arabic grammar. It highlights the opinions of Arabic scholars and their understanding of the pragmatic aspect during grammatical theorizing.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

The research took the approach of comparing the two theories, regarding the concept of pragmatic functions.

Keywords: pragmatic functions, functional grammar, Arabic grammar

المقدّمة:

ظهرت الوظائف التداولية في نماذج نظرية النحو الوظيفي للساني الهولندي سايمون دِك. وكانت هذه الوظائف من أهمّ ما تميّزت به هذه النظرية؛ إذ أعطي لها دورٌ مهمٌّ من بين مكونات الجهاز الواصف، وأصبحت مستوى من مستويات التحليل اللساني، في هذه النظرية.

مرّت نظرية النحو الوظيفي بتطوّرات متلاحقة، فابتدأت بتقديم تمثيل لإنتاج الجملة، في ضوء ما يُعرف بالنموذج النواة، الذي ظهر سنة(1978)، ثم النموذج المعيار سنة (1997)، ثمّ النموذج ما بعد المعيار (2004). وتبعًا لهذه التطورات أصاب الوظائف التداولية تطوّر، تمثّل في العدد، والنوع، بَيْدَ أنّ مفاهيمها ومواقعها بقيت كما هي. ما يهمّنا من هذه النماذج هو النموذج النواة، ولن نتطرّق إلى ما بعده من نماذج؛ لأنّ هذا النموذج هو تمثيل لبنية الجملة، وما بعده من نماذج هي لتمثيل بنية النص والخطاب؛ ولأنّ النحو العربي مبنيّ على الجملة، اتّخذنا النموذج النواة إطارًا نظريًّا ننطلق منه لمقاربة الوظائف التداولية في النحو العربي، مستندين إلى ما قدّمه اللساني المغربي الدكتور أحمد المتوكل، الذي يُعدُّ رائد المنحى الوظيفي في العالم العربي.

يُمثّل للجملة في النموذج النواة، على أساس أنّها تتكون من ثلاثة مكونات أو قواعد، تضطلع بتكوين ثلاث بنيات (حَمْليّة، ووظيفية، ومُكوّنيّة). نوضّح طريقة اشتغال هذه المكونات وما ينتج عنها من بنيات كما يأتي[1]:

1- المكوّن الأساس: هو المسؤول عن المفردات واشتقاقها، فهو مدخل معجميّ (أصل أو مشتق)، مُمثّل له في شكل إطار حَمْلي، أي إنّ الجملة التي يرُاد تمثيلها في النموذج يتمّ بناؤها على أساس أنّها صورة منطقية مُجرّدة، تتكوّن من (محمول وموضوع أو موضوعات) تُعبّر عن واقعة ما. ويُشكّل الإطار الحملي بنيةً تشتمل على المقولة التركيبية للمحمول (فعل، اسم، صفة، ظرف)، ومحلّات الموضوعات، والوظائف الدلالية للموضوعات، وقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول بالنسبة إلى محلات موضوعاته. تُنقل هذه البنية الحملية إلى بنية وظيفية في المكوّن الثاني.
2- مكوّن إسناد الوظائف: تُسند إلى مكوّنات البنية الحملية مجموعتان من الوظائف؛ لتنتج بنية وظيفية. المجموعتان هما: وظيفتان تركيبيتان (الفاعل، والمفعول)، وخمس وظائف تداولية، وهذه الأخيرة على قسمين: قسم تنتمي إلى الحَمل تُسمّى الوظائف الداخلية (المحور، والبؤرة)، والقسم الآخر تقع خارج الحمل تُسمى الوظائف الخارجية (المبتدأ، والذيل، والمنادى). وبذلك تكتمل البنية الوظيفية، التي تُعدّ دخلًا للمكون الثالث (قواعد التعبير).

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

3- مكوّن قواعد التعبير: هي مجموعة من القواعد الصرفية التركيبية، التي تُطبّق على البنية الوظيفية، لتنتج البنية الثالثة للجملة وهي (البنية المكوّنيّة). يشتمل هذا المكوّن على خمسة أنواع من القواعد، هي: قواعد إسناد الحالة الإعرابية، وقواعد إدماج مخصّصات الموضوعات(كإدماج أداة التعريف)، وقواعد صياغة المحمول (بناء للفاعل، أو للمفعول، المطابقة) وقواعد ترتيب مكوّنات الجملة، وقواعد إسناد النبر والتنغيم. تُتّخذ البنية المكوّنية دخلًا للقواعد الصوتية التي بوساطتها يتمّ إسناد التأويل الصوتي للجملة.

ما يهمّنا، في هذا البحث، الوظائف التداولية. فهذه الوظائف تدلّ على الوضع التخابري بين المتكلّم والمخاطب، في موقف تواصليّ معيّن. فهي ترتبط بكمّيّة المعلومات ونوّعيّتها، التي يعتقد المتكلّم أنّها متوافرة في مخزون المخاطب في أثناء عملية التخاطب[2].

والمهمة الرئيسة لهذا البحث هي التأصيل لهذه الوظائف في التراث النحوي العربي، وتبيان أوجه الاتفاق والافتراق بين الفكر النحوي العربي، والفكر اللساني. فعلى الرغم من أنّ الدكتور أحمد المتوكّل يشير في مؤلّفاته إلى عملية التوليف والتوفيق بين المنهجين، لكنّه يتجاوز مسألة التأصيل التراثي لهذه الوظائف.

ولأنّ الوظائف التداوليّة تنقسم إلى نوعين: وظائف خارجيّة، و وظائف داخلية، قسّمنا البحث على مبحثين، عُني المبحث الأوّل بالوظائف الخارجيّة، والآخر بالوظائف الداخلية.

المبحث الأوّل: الوظائف الخارجية

يكون موقع المكونات التي تحمل هذه الوظائف خارجَ البنية الحملية، فلا تنتمي إلى مكونات الحمل. وهي ثلاث وظائف؛ (المبتدأ، والذيل، والمنادى).

أوّلًا : المبتدأ

هو الوظيفة التي تُسند إلى المكون الذي تكون مهمّته تحديد مجال الحديث[3]. أي إنّ المتكلّم يبتدئ كلامه بما يريد أن يتحدّث عنه، ثمّ يأتي بعد ذلك بالحديث، أو القضية التي يريد التعبير عنها، وهذا يعني أنّ الكلام ينقسم نحويًّا، على قسمين، الأوّل منهما مبتدأ، والآخر جملة تُعبّر عن قضيّة ما، وقد مرّ بنا أنّ القضية، يُمثّل لها بإطار حملي يتألّف من موضوع ومحمول، ومن ثمّ يقع المبتدأ خارج هذا الإطار الحملي. ولكن ليس معنى وقوعه خارج الحمل أنّه غير مرتبط به، فلا بُدّ من وجود ترابط معنويّ بينهما؛ لأنّهما يندرجان في الحديث نفسه. ويشير الدكتور المتوكّل إلى أنّ المكوّن الذي يحمل وظيفة المبتدأ تُسند له الحالة الإعرابية (الرفع)، بمقتضى وظيفته التداولية؛ لأنّ هذا المكوّن يقع خارج البنية الحملية، فلا يحمل وظيفة تركيبية، أو دلالية[4].

مثال على ذلك: (محمّدُ أبوه قائمٌ)، فهذه العبارة تتألف من مكوّنين: المبتدأ (محمدٌ)، والجملة (أبوه قائمٌ) التي تتألّف من موضوعٍ (أبوه) الذي يحمل الوظيفة التركيبية الفاعل، والوظيفة التداولية المحور ، ومحمولٍ (قائمٌ).

وأمّا الجمل التي من قبيل (عبدُ الله منطلقٌ)، فهي في ضوء نظرية النحو الوظيفي، لا تتكوّن من مبتدأ وخبر، وإنّما تُحلل كالآتي: يُنظر إليها على أنّها حمل، يتألّف من موضوع (عبدُ الله)، ومحمول (مُنطلق)، يأخذ الموضوع (عبد الله)، بحكم

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

انتمائه إلى الحمل، الوظيفةَ التركيبية الفاعل، والوظيفةَ التداولية المحور، ولا يحمل الوظيفة التداولية المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ لا ينتمي إلى الحمل، بل هو وظيفة تقع خارج الحمل.

وممّا هو معلوم أنّ الجملة(عبدُ الله منطلقٌ)، تتألّف في ضوء النحو العربي، من مبتدأ (عبد الله)، و مبنيّ عليه أو خبره (منطلق)، وهذا ما ذكره سيبويه في باب المسند والمسند إليه، إذ قال: " وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك"[5]. ولكنّ سيبويه يُعطي للمبتدأ، في هذا النوع من الجمل، وظيفةً تداولية هي (التنبيه)، فيقول: " إنّما قلت (عبدُ الله) فنبّهته، ثُمّ بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"[6]. أي إنّ المتكلّم يريد أن يُنبّه المخاطب على المجال الذي يُريد الحديث عنه. فيأتي المبتدأ أوّلَ، ثُمّ يُبنى عليه ما بَعده؛ وبسبب وظيفة الابتداء هذه "ارتفع عبدُ الله؛ لأنّه ذُكر ليُبنى عليه المُنطلق"[7] . وصرّح المبرّد ، أيضًا، بهذه الوظيفة، فقال: " ومعنى الابتداء التنبيه"[8] .

وظيفة المبتدأ المُبيّنة في نظرية النحو الوظيفي، تنطبق كُلّيًا على الجمل التي يكون فيها الخبرُ جملةً. وهو ما اُصطلح على تسميته في كتب النحويين المتأخرين، بالجملة الكُبرى. يقول ابن هشام: " الجملة الكبرى هي التي خبرُها جملة، نحو: زيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ" [9].وقد أوضح النحويون العرب وظيفة المبتدأ في هذا النوع من الجمل، وبيّنوا أنّها لا تنتمي تركيبيًّا إلى الجملة التي بعدها. فذكر سيبويه في أكثر من موضع وظيفة المبتدأ. من ذلك قوله: " هذا باب الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا؛ لأنّك تبتدئه لِتُنبّه المخاطب، ثُمّ تستفهم بعد ذلك. وذلك قولك: زيدٌ كمْ مرّةً رأيتَه، وعبدُ الله هل لقيتَه"[10]. فواضحٌ أنّ المبتدأ لا ينتمي لجملة الاستفهام التي بعده، وقد جيء به أوّلَ الكلام لتنبيه المخاطب. وكذلك في في باب الأمر، " وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطبَ له لتُعرّفه باسمه"[11]. وممّا يُدلّ على أنّ المبتدأ لا ينتمي نحويًّا إلى الجملة التي بعده قول سيبويه: " ولا يحسُنُ في الكلام أنْ يجعلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذكرُ علامةَ إضمار الأوّل حتى يَخرج من لفظ الإعمال في الأوّل ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأوّل، حتّى يمتنع من أنْ يكون يعملُ فيه، ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام"[12]. أي لا يحسن أن نقول: (زيدٌ ضربتُ)، على أن يكون (زيد) مبتدأ، وما بعده مبنيٌّ عليه؛ لأنّ الفعل غير مشغول بمفعوله، فلا بُدّ أن يكون (زيد) معمولًا للفعل، وفي هذه الحال لن يكون مبتدأ، وإنّما مفعولًا منصوبًا، فنقول: (زيدًا ضربتُ)، فيكون حينئذٍ داخلًا في تركيب جملة الفعل، فإذا أريد له أنْ يكون مُبتدأ، فلا بُدّ من أنْ لا يطاله عمل الفعل، فيخرج من تركيب جملة الفعل، وفي هذه الحال سيُشغل الفعل بالضمير، فنقول: (زيدٌ ضربته).

وليس معنى وقوع المكوّن، الذي يحمل الوظيفة التداولية المبتدأ، خارجَ الحمل، أنّه غير مرتبط به، فلا بُدّ من وجود ترابط معنويّ بينهما؛ لأنّهما يندرجان في الحديث نفسه. وقد أوضح النحويون أنْ لا بدّ من رابط يربط الخبر (الجملة) بالمبتدأ. ويتمثّل هذا الترابط المعنوي بمجموعة من الوسائل البنيوية؛ كالضمائر، وأسماء الإشارة، والتكرار[13].

ثانيًا: الذيل

هو مكوّن خارجي يلحق الحمل، تكون مهمّته توضيح معلومة داخل الحمل، أو تعديلها، أو تصحيحها. وهذا يعني أنّ المكوّن الذيل يقوم، على مستوى البنية الإخبارية للجملة، بثلاث وظائف، هي[14]:

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

أ- توضيح معلومة داخل الحمل، نحو : أبوه قائمٌ، **محمّدٌ** . فالمتكلّم في هذه الجملة يعطي معلومة (أبوه قائمٌ)، ثمّ يجد أنّها ليست واضحة، فيضيف المكوّن الذيل (محمد) لتوضيحها.

ب- تعديل معلومة داخل الحمل، نحو: أعجبني زيدٌ، **علمُهُ** . والمتكلّم في مثل هذا النوع من الجمل، يعطي معلومة (أعجبني زيدٌ)، ثمّ يلحظ أنّها ليست المعلومة المراد إعطاؤها، فيضيف المكوّن الذيل (علمه)، لتعديل المعلومة.

ت- تصحيح معلومة داخل الحمل، نحو: قابلتُ محمّدًا، بل **زيدًا** . كأنّ المتكلّم في هذه الجملة يعطي معلومة (قابلت محمدًا)، ثمّ يكتشف أنّه قد أخطأ، فيعمد إلى تصحيحها بإضافة الذيل (زيدًا).

يُلحظ من الأمثلة المذكورة آنفًا، أنّ المكوّنات المكتوبة بالخطّ الغليظ (محمدٌ، علمُه، زيدًا)، تلحق الحمل، ولا تنتمي إلى بنيته، ومن ثمّ لا يحمل المكوّن الذي يُمثّلها أيَّة وظيفة تركيبية، ونتيجة لوقوعه خارج الحمل، تكون وظيفته الوحيدة هي الوظيفة التداولية. ويُفسّر الدكتور أحمد المتوكل الحالة الإعرابية للمكون الذيل، استنادًا إلى نوع الذيل؛ فإذا كان ذيلَ توضيح فإنّه يحمل الحالة الإعرابية الرفع، بحكم وظيفته التداولية، وإذا كان ذيل تعديل، أو تصحيح، فإنّه يأخذ الحالة الإعرابية التي يرثها من المكوّن المُعدّل أو المُصحّح داخل الحمل؛ لأنّ الذيل يقوم بتعويض المعلومة التي يحملها المكوّن المُعدّل أو المُصحّح، فهذان الأخيران تتعاور عليهما الحالات الإعرابية الثلاث(الرفع أو النصب أو الجر) بناءً على وظائفهما التركيبية أو الدلالية، بحكم انتمائهما إلى الحمل، فيرث المكوّن الذيل وظيفته التركيبية أو الدلالية من المكوّن المُعدّل أو المُصحّح، ومن ثم تُسند له الحالة الإعرابية بمقتضى هاتين الوظيفتين.

ويذهب الدكتور المتوكل إلى أنّ وظيفة الذيل تنطبق على أربعة موضوعات، تُعورِف على تسميتها في النحو العربي بـ (المبتدأ المؤخّر)، و(البدل)، و(المُضرب به)، و(النعت المقطوع) [15]. وإذا رجعنا إلى النحو العربي سنجد بعض الاختلاف بين هذه الأبواب وبين وظيفة الذيل، ونوضّح ذلك كالآتي:

فأمّا المبتدأ المؤخّر الذي يُعدّ ذيلًا ، مثّل له المتوكّل بالجمل الآتية[16]:

- أخوه مسافرٌ ، **زيدٌ**
- قابلت أخاه ، **عمرو**
- نجحا ، **الطالبان**
- تغيّبوا ، **الطلبة** .

فالمكوّنات (زيد، وعمرو، والطالبان، والطلبة) تحمل وظيفة ذيل التوضيح. وممّا هو معلوم، أنّ المكوّنين (زيد ، وعمرو) يُعربان في ضوء النحو العربي، مبتدأ مؤخّرًا، والمكوّنين (الطالبان، والطلبة) يعربان مبتدأ مؤخّرًا أيضًا، ولهما إعراب آخر هو بدلٌ من الضمير المتّصل بالفعل. ونوافق المتوكّل فيما ذهب إليه؛ لأنّ هذه المكوّنات قد سُبقت بجمل تامّة متكوّنة من مسند إليه ومسند، مع ملاحظة أنّ المسند إليه ورد فيها ضميرًا، وهذا الضمير يظلّ مُبهمًا ما لم يتعيّن المسمّى الذي يُحيل عليه، وبذلك يرفع الاسمُ المذكور هذا الإبهامَ، ولو نظرنا إلى هذه المكوّنات على أنّها مبتدأ مؤخّر، فلن نجد أيّ غرض أو فائدة من هذا التأخير، وإذا كان الأمر كذلك، فالأولى أن يأتي المبتدأ في موضعه، متقدّمًا على الجملة.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

وأمّا البدل فقد نصّ النحويون على أنّه " التابع المقصود بالنسبة، بلا واسطة"[17]. فأخرجوا من هذا الحدّ ما كان غير مقصود بالنسبة، كالنعت، والتوكيد، وعطف البيان؛ لأنّ كل واحد منها ليس مقصودًا بالنسبة، وإنّما مُكمّل للمقصود بالنسبة، وأخرجوا أيضًا، ما كان مقصودًا بالنسبة، ولكن بواسطة، كالمعطوف، والمُضرب به، نحو (جاء زيدٌ بل عمرو)، فإنّ (عمرًا) هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة (بل).

وذكر النحويون أنّ للبدل أربعة أنواع، هي[18]:

1-بدل الكلّ من الكلّ، نحو: (مررتُ بأخيك زيدٍ).
2-بدل البعض من الكلّ، نحو: (أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَه).
3-بدل الاشتمال، وهو الدالّ على معنى في متبوعه، نحو: (أعجبني زيدٌ عِلمُه).
4-البدل المُباين للمبدل منه، وهو على قسمين؛ أحدهما ما يُقصد متبوعه كما يُقصد هو، ويُسمّى بدل الإضراب، نحو: (أكلتُ خُبزًا لَحمًا)، فالمتكلّم هنا، قصد الإخبار أنّه أكل خُبزًا، ثُمّ بدا له أن يُخبر أنّه أكل لحمًا أيضًا، والقسم الآخر ما لا يُقصد متبوعه، بل يكون المقصود البدل فقط، ولكنّ المتكلّم غلط أو نسي فذكر المبدل منه، فيُصحّح كلامه بذكر المقصود الذي هو البدل، ويُسمّى بدل الغلط، نحو: (رأيتُ زيدًا عمرًا)، فالمتكلّم هنا، قصد الإخبار بأنّه رأى عمرًا، فغلط بذكر زيد، فتدارك بعد ذلك، وصحّح الغلط.

ولو وازنّا بين هذه الأنواع الأربعة من البدل، مع الأنواع الثلاثة من وظيفة الذيل، سنجد أنّ بدل الكل من الكلّ تنطبق عليه وظيفة ذيل التوضيح، إذ إنّ المتكلّم عندما قال: (مررت بأخيك زيدٍ) قد أوضح من هو أخوه الذي مرّ به. وهذا ما أكّده المبرّد بقوله: " أبدلتَ زيدًا من الأخ. نحّيتَ الأخ، وجعلته في موضعه في العامل، فصار مثل قولك: مررت بزيد. وإنّما هو في الحقيقة **تبيين**" [19].

ولكنّ الإعراب الذي قرّره الدكتور أحمد المتوكل لهذه الوظيفة (حالة الرفع)، لا ينطبق على هذا النوع من البدل؛ إذ يأخذ الحالة الإعرابية للمُبدل منه. وبذلك لن يتحقّق الانسجام في تفسير الدكتور المتوكل.

وأمّا بدل البعض من الكل، فحدّد له سيبويه وظيفتين؛ إحداهما التوكيد، والأخرى التبيين. قال: " وذلك قولك: رأيتُ قومَك أكثرهم، ورأيتُ بني زيد ثُلثَيهم، ورأيتُ بني عمّك ناساً منهم ... فهذا يجيء على وجهين: على أنّه أراد: رأيتُ أكثرَ قومك ... ولكنّه ثنّى الاسم **توكيدًا** ... ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلّم فيقول: رأيتُ قومَك، ثمّ يبدو له أنْ **يُبيّن** ما الذي رأى منهم، فيقول: ثُلثَيهم، أو ناسًا منهم" [20]. والمقصود من التوكيد هو تكرار لفظ المبدل منه بلفظ آخر يكون بعضَ ذلك المبدل منه. وقد ذهب أغلب النحويين إلى أنّ بدل البعض من البعض يأتي للتبيين[21]. وهذا يعني أنْ لا تعديل في المعلومات، فالمتكلّم لم يذكر شيئًا غير صحيح أو غير مقصودٍ، وإنّما يذكر شيئًا عامًّا ثمّ يوضّحه بالبدل. وبذلك تكون وظيفة بدل البعض من الكلّ ليست ذيل تعديل، وإنّما لهذا البدل وظيفتان: إمّا ذيل توكيد، أو ذيل توضيح.

وأمّا بدل الاشتمال، فقد نصّ النحويون على أنّه يأتي للتفسير بعد الإبهام، وإزالة الالتباس، بأنْ " يكون المعنى مُحيطًا بغير الأوّل الذي سبق له الذِكر؛ لالتباسه بما بعده، فتُبدل الثاني المقصود في الحقيقة"[22]. فعندما يقول المتكلّم: (أعجبني زيدٌ عِلمُه)، لا

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

يعني أنّه مُعجبٌ بزيدٍ، وإنّما يقصد أنّه مُعجب بصفة من صفاته، فيُعدّل المعلومة التي لا يقصدها بذكر صفة العلم. وبذلك تتطابق وظيفة ذيل التعديل مع هذا النوع من البدل.

وأمّا البدل المُباين بنوعيه، فتنطبق عليه وظيفة ذيل التصحيح؛ لأنّ المتكلّم يغلط أو ينسى فيذكر المبدل منه، ثمّ يُصحّح كلامه بذكر البدل الذي هو المقصود. يقول سيبويه: " وإنّما يجوز رأيتُ زيدًا أباه، ورأيتُ زيدًا عَمرًا، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عَمرًا أو رأيت أبا زيد، فَغَلِطَ أو نسي، ثمّ استدرك كلامه بعدُ"[23] .

وأمّا المُضرب به، فلا شكّ أنّه تصحيحٌ للمعلومة، ولكنّ النحويين يعدّونه من باب العطف، والإشراك بين ما قبل (بل) وما بعدها؛ لأنّ المُضرب به مقصودٌ بوساطة حرف العطف (بل)، مع أنّهم يُشبّهونه بالبدل المُباين، بأنّه يأتي على جهة النسيان أو الغلط. وقد ذكره سيبويه في أكثر من موضع في كتابه، ونظر إليه على أنّه بدلٌ مُباين، فقال في باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه: " ومنه: مررتُ برجلٍ راكعٍ بل ساجدٍ، إمّا غلطَ فاستدرك، وإمّا نسي فذكر ... وكذلك: مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ، ولكنّه يجيء على الغلط أو النسيان فيتدارك كلامه"[24]، وقال في باب المبدل من المبدل منه : "وذلك قولك: مررت برجلٍ حمارٍ ... أنْ تكون غلطتَ أو نسيتَ فاستدركتَ ... ومن ذلك قولك: مررتُ برجلٍ بل حمارٍ، وهو على تفسير: مررتُ برجلٍ حمار" [25].

يقول المبرّد بعد فراغه من الحديث عن البدل المباين: " ولو قال في هذا الموضع: مررتُ برجلٍ بل حمارٍ، ولقيتُ زيدًا بل عَمرًا كان كذلك، إلّا أنّ (بل)، و(لا بل) من حروف الإشراك"[26].

وأمّا النعت المقطوع فله حالات متعدّدة، ذكرها النحويون، وبيّنوا دلالاتها. وأهمّ مسألة في هذا الباب مخالفة النعت المقطوع للمنعوت في الحالة الإعرابية؛ وذلك بأنْ يكون المنعوت مرفوعًا فيكون نعته منصوبًا، أو يكون المنعوت منصوبًا ويكون نعته مرفوعًا، وقد يكون المنعوت مجرورًا ويكون نعته إمّا مرفوعًا أو منصوبًا. وهذا يعني أنّ التفسير الذي قدّمه الدكتور أحمد المتوكّل في إعراب المكوّن الذي يحمل وظيفة الذيل لا يسري على النعت المقطوع. وأمّا من حيثُ وظيفة النعت المقطوع، فما يُطابق وظيفة الذيل حالة واحدة، وهي أنْ يكون النعت مقطوعًا إلى الرفع، فيكون مطابقًا لوظيفة ذيل التوضيح. يقول سيبويه: " وقد يكون مررتُ بعبدِ الله أخوك، كأنّه قيل له: من هو ؟ أو من عبدُ الله، فقال: أخوك"[27]. وأمّا الحالات الأخر فلا تنطبق عليها وظيفة الذيل بأنواعه الثلاثة (التوضيح، والتعديل، والتصحيح)، فقد يأتي النعت المقطوع للمدح والثناء والتعظيم، أو للذمّ و الشتم. وقد عقد سيبويه بابين لكلّ من هذين الغرضين، فذكر في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أبياتًا شعريّة، ورد النعت المقطوع منصوبًا، وذكر رأي الخليل بن أحمد، فقال: " وزعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك لم تُرد أنْ تُحدّث الناس ولا من تُخاطب بأمر جهلوه، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناءً وتعظيمًا"[28]، وقال في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم: " تقول أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، لم يُرد أن يُكرّره ولا يُعرّفك شيئًا تُنكره، ولكنّه شتمه بذلك" [29]. وذكر الفرّاء أنّ العرب تخالف بين الصفة والموصوف؛ لتجديد المدح، فيقول: " والعربُ تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذمّ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعًا، وينصبون بعض المدح، فكأنّهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجدّدٍ غير مُتبع لأوّل الكلام"[30].

يتبيّن لنا مِمّا تقدّم، أنّ النحويين العرب كانوا أكثر دقّة في تحديد وظائف النعت المقطوع، فذكروا له وظائف مُتعدّدة، تُنبئ عنها حركته الإعرابية المخالفة للمنعوت.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

ثالثًا: المنادى

يُعرّف المنادى بأنّه وظيفة تداولية خارجية، تُسند إلى المكوّن الدال على الكائن المدعوّ، من أجل لفت انتباهه[31] . وهذا يعني أنّ المكوّن الذي يحمل وظيفة المنادى يقع خارج بنية الجملة التي توارده، ومن ثمّ لا يحمل وظيفة تركيبية أو دلالية، وإنّما وظيفته تداوليّة فقط. ويذهب المتوكل إلى أنّ الحالة الإعرابية التي تُسند إلى المنادى هي النصب؛ بمقتضى وظيفته التداولية، ويخالف النحويين في تقديرهم فعلًا من مثل (أدعو أو أنادي). ولكنّه لم يُفسّر الحالة التي يأتي بها المنادى مبنيًّا على ما يرفع به عندما يكون معرفة أو نكرة مقصودة[32].

قدّم النحويون العرب وصفًا مُستفيضًا لتركيب النداء، فبيّنوا مفهومه، ووظيفته، ومكوّناته، وأنواعه. فقد عقد له سيبويه بابًا منفردًا، قارَبَ مِئةَ صفحةٍ من كتابه. ما يهمّنا في هذا البحث وظيفة المنادى وموقعه وإعرابه. فالمنادى هو الاسم الذي يُنادى، أي إنّ المتكلّم يتلفّظ بالاسم المنادى من أجل أنْ يلتفت إليه، ويُقبل عليه[33]، فهو المطلوب إقباله، أي الذي تطلب منه أن يُقبل عليك بوجهه[34]. وهذا المعنى مأخوذٌ من معناه المعجميّ، فمعنى النداء "رفع الصوت"[35] ، و "ناداه ونادى به وناداه مُناداة ونِداءً أي صاح به "[36]. وقد أشار النحويّون إلى أنّ المنادى يقع خارج بنية الجملة، وإنّه يؤتى به قبل الجملة؛ للفت انتباه المخاطب؛ من أجل إخباره أو أمره أو نهيه. يقول سيبويه: " فهو أوّلُ كلِّ كلام لك، به تعطف المُكلَّم عليك"[37]، وأشار إلى أنّ " المنادى مُختصّ من بين أمّته، لأمرك ونهيك أو خبرك"[38].

وأمّا إعراب المنادى فكان من المواضع التي اختلف فيها النحويون، ولم تكن تفسيراتهم واضحة الوضوح الكافي؛ ولعلّ السبب في ذلك تعدّد حالات المنادى، فيأتي مفردًا معرفة، ومضافًا، وشبيهًا بالمضاف، ونكرةً مقصودة، ونكرة غير مقصودة. ولكلّ حالة منها علامة إعرابية مختلفة؛ وهذا ما يجعل اكتشاف الحالة الإعرابية أمرًا صعبًا. ولكنّ أغلب النحويين ذهبوا إلى أنّ الحالة الأصلية للمنادى النصبُ، ولكنّهم اختلفوا في عامل النصب أيضًا. يقول سيبويه: " اعلم أنّ النداء، كلُّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب"[39] . فسيبويه يُصرّح أنّ عامل النصب في المنادى هو فعلٌ لا يمكن إظهاره. ثمّ ينقل سيبويه رأيَ الخليل، الذي مفاده " أنّهم نصبوا المضاف نحو يا عبدَ الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلًا صالحًا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلَك وهو بعدَك. ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ"[40] . فنصب المنادى المضاف، والشبيه بالمضاف، يُفسّره الخليل تفسيرًا صوتيًا، وهو إطالة الكلام في هذين المركّبين، فاختير لهما النصب ليتلاءم مع طولهما، ممّا يُيسّر النداء بهما، ويُشبّه ذلك بنصب الظرف (قبلك وبعدك) عند إضافته. في حين يجعل بناء المفرد المعرفة مُشابهًا لبناء الظرف (قبلُ وبعدُ) عندما يكون مفردًا مقطوعًا عن الإضافة فيُبنى على الضمّ. فلم يُشر الخليل إلى عامل أحدث النصب في المنادى. ويذهب المبرّد إلى ما ذهب إليه سيبويه؛ في أنّ عامل النصب في المنادى هو الفعل المتروك إظهاره، ولكنّه يُقدّم توضيحًا لهذا الفعل ينسجم مع نظرية الفعل الكلامي، فيقول: "واعلم أنّك إذا دعوتَ مُضافًا نصبتَه، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهارُه. وذلك قولك يا عبدَ الله؛ لأنّ (يا) بدل من قولك: أدعو عبدَ الله، وأريدُ، لا أنّك تُخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد **أوقعت فعلًا**. فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنّه مفعول تعدّى إليه فِعلُك"[41] . أي إنّ التلفّظ بالنداء هو عملية إيقاعِ فعلٍ كلامي. فالمتكلّم عندما ينادي، يكون قد أنجز فعلًا في الواقع، هو فعل النداء، الذي مضمونه دعوة المخاطب للانتباه، والإقبال على المتكلّم، وما يتبع ذلك من تحقّق فعل التأثير في المخاطب؛ بأنْ ينتبه إلى المتكلّم، ويقبل عليه. وقد كان النحويون مدركين أنْ لا وجود لفعلٍ لفظيّ، بل هو مجرّد تمثيل لم يُتكلّم به، ولا يمكن إظهاره؛ لأنّه لو كان حقيقيًّا لأحال النداء إلى خبرٍ، وهو ما يتنافى مع معنى النداء. وهذا ما

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

أكّده ابن جنّي بقوله: " ألا ترى أنّه لو تُجُشِّم إظهاره فقيل: أدعو زيدًا، وأنادي زيدًا، لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب"[42] .

يتّضح من تحليلات النحويين وتفسيراتهم أنّ المنادى وظيفة تداولية، وهي تحقيقٌ لفعل النداء، الذي يكون مُستقلّا عن الجملة التي تأتي بعده، وبذلك تتطابق وظيفة المنادى في النحو الوظيفي مع وظيفة المنادى في النحو العربي.

المبحث الثاني: الوظيفتان الخارجيّتان

أوّلًا: المحور

يُعرّف المحور في نظرية النحو الوظيفي بأنّه الوظيفة التي تُسند إلى المكوّن الدالّ على المُحدّث عنه داخل الحمل[43]، أي إنّ هذا المكوّن يُعدّ جزءًا من موضوعات الحمل الذي يُمثّل الجملة. ويُعتمد في تحديد هذه الوظيفة على الوضع التخابري القائم بين المتكلّم والمخاطب، وما يمتلكانه من معلومات يتمّ التمثيل لها في بنية الجملة، فيشكّل المحور مدارَ الحديث بينهما. فالمكوّن (زيد) في الجملتين الآتيتين يحمل وظيفة المحور؛ لأنّه محور الاستخبار في الجملة الأولى، ومحور الإخبار في الثانية:

- أين ذهب زيدٌ؟
- ذهب زيدٌ إلى البيت.

فالمكوّن (زيد)، يحمل الوظيفة التداولية المحور؛ لأنّه المُتحدّث عنه في كلتا الجملتين، وهو أحد مكوّنات الجملة؛ إذ يحمل الوظيفة التركيبية الفاعل. ولأنّ المكوّن المُسندة إليه الوظيفة المحور مكوّن داخليّ، يُشكّل أحد موضوعات المحمول؛ فإنّه يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية، أو وظيفته الدلالية إذا لم يحمل وظيفة تركيبية، ولا عبرة بالوظيفة التداولية في تحديد الحالة الإعرابية للمكون المحور؛ ولذلك لن نتحدّث عن حالة المحور الإعرابية، وسنتحدّث عن مفهوم المحور في النحو العربي.

أشار النحويون إلى هذه الوظيفة، في حديثهم عن الإسناد الذي به يتحقّق الكلام. " والمراد بالإسناد أنْ يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أنْ يكون المخبر عنه **أهمَّ ما يُخبر عنه** بذلك الخبر في الذكر و أخصَّ به"[44]. فالمُخبر عنه هو محور الجملة، وهو دائمًا يأتي اسمًا، فيقول سيبويه: "فالأسماءُ المُحدّثُ عنها" [45]، سواء أ فعلية كانت الجملة أم اسمية، ففي الفعلية يكون الفاعل هو المحدّث عنه، والفعل هو الحديث عن الفاعل، وفي الاسمية يكون المبتدأ هو المُحدّث عنه والخبر هو الحديث عن المبتدأ، " فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ"[46]. وممّا تقدّم نجد أنّ الذي تنطبق عليه وظيفة المحور هو الفاعل؛ لأنّه أحد موضوعات المحمول، وأمّا المبتدأ فالأمر فيه مختلف؛ إذ له صورتان، وقد مرّ الحديث عنهما في وظيفة المبتدأ. ففي الجملتين الآتيتين:

- زيدٌ قائمٌ .
- زيدٌ قام أبوه.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

يُعدّ المكوّن (زيد) في الجملة الأولى، في ضوء نظرية النحو الوظيفي، محورًا، وفي الجملة الثانية مُبتدأً، لا محورًا، مع أنّه المُتحدّث عنه في كلتيهما. والفرق بينهما يكمن في أنّ (زيد) في الجملة الأولى يُعدّ جزءًا من الحمل، فهو موضوع للمحمول الوصفي (قائم)، فيحمل الوظيفة التركيبية الفاعل، والوظيفة التداولية المحور، في حين لا يُعدّ المكوّن (زيد) في الجملة الثانية جزءًا من الحمل؛ إذ لا يُشكّل موضوعًا من موضوعات المحمول (قام)؛ وإنّما تُسند إليه الوظيفة التداولية الخارجية المبتدأ. فتتكوّن هذه الجملة من المبتدأ (زيد)، والمحمول (قام)، وموضوعه (أبو) الذي يحمل الوظيفة التركيبية الفاعل، والوظيفة التداولية المحور، والضمير الهاء، المضاف إلى الفاعل.

وأمّا في نظرية النحو العربي، فيُعدّ المكوّن (زيد) مبتدأ، في كلتا الجملتين. وهذا يعني أنّ ما تنطبق عليه وظيفة المحور (زيد) في الجملة الأولى، وأمّا في الجملة الثانية فلا تنطبق عليه وظيفة المحور، وإنّما وظيفة المبتدأ. ومنشأ هذا الاختلاف بين النظريتين هو طبيعة النظر إلى الجملة، ففي النحو الوظيفي يُنظر إليها على أساس أنّها بنية حملية تتكون من محمول وموضوع (أو موضوعات)، وما يقع خارج هذه البنية تُسند إليه وظيفة تداولية (المبتدأ، أو المنادى، أو الذيل)، وأمّا في النحو العربي فيُنظر إلى الجملة على أنّها بنية إسنادية، تتألّف من مُسند ومسند إليه، فكلّ اسم ابتدأته لتسند إليه يكون مبتدأ.

ثانيًا: البؤرة

هي الوظيفة المُسندة إلى المكوّن الذي يحمل المعلومة الأكثر أهمّية داخل الحمل، بحيث تُعدّ هذه المعلومة ممّا لا يدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلّم والمخاطب. فقد تكون المعلومة مجهولة لدى المتكلّم ، أو مجهولة لدى المخاطب[47]. ولأنّ وظيفة البؤرة يحملها مكوّن داخليّ، فإنّ ما يُحدّد حالته الإعرابية وظيفتُه التركيبية، أو وظيفته الدلالية إذا لم تكن له وظيفة تركيبية، ولا تتدخل وظيفة البؤرة في تحديد الحالة الإعرابية.

ويُميَّز في نظرية النحو الوظيفي، بين أنواع مختلفة من البؤرة: فمن حيث نوع المعلومة ثمّة نوعان؛ هما بؤرة الجديد، وبؤرة المقابلة، ومن حيث مجال التبئير، يوجد نوعان أيضًا، هما بؤرة المكوّن، وبؤرة الجملة. وفي الآتي تعريف لهذه الأنواع[48] :

1- بؤرة الجديد: هي البؤرة المسندة إلى المكوّن الذي يحمل معلومة يجهلها المتكلّم، أو يجهلها المخاطب. فتظهر بؤرة الجديد في الجمل الاستفهامية، التي يسأل فيها المتكلّم عن معلومة يجهلها، وفي الجمل الإخبارية التي تحمل معلومة يجهلها المخاطب، فيزوّده المتكلّم بها، مثال على ذلك الجملتين الآتيتين :
   - **ماذا** يقرأ زيدُ ؟
   - يقرأ زيدٌ **رواية** .

   ففي الجملة الأولى يحمل اسم الاستفهام بؤرة الجديد؛ لأنّه يُمثّل المعلومة التي يجهلها المتكلّم، وفي الجملة الثانية، يحمل المفعول به (رواية) بؤرةَ الجديد؛ لأنّه يمثّل المعلومة التي يجهلها المخاطب.

2- بؤرة المقابلة: هي البؤرة المُسندة إلى المكوّن الذي يحمل معلومةً يشكّ بها المخاطب، أو يُنكرها. فيقع التبئير على هذا المكوّن لأهمّيته. ويظهر هذا النوع من البؤرة في الجمل التي يتصدّر فيها المكوّن المُبأر، نحو؛ (**روايةً** قرأ زيدٌ)، فهذه الجملة تقال عندما يكون المخاطب يعلم أنّ زيدًا يقرأ شيئًا معيّنًا، ولكنّه يُنكر أنْ يكون روايةً، أو أنّه يشكّ في أنْ يكون روايةً، فهو غير مُتأكّد ممّا إذا كانت روايةً أو قصّة أو شعرًا، فيُصحّح المتكلّم للمخاطب هذه المعلومة بتبئير المكوّن،

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

وإيراده مُتصدّرًا؛ لأهمّيته في هذا المقام. ويظهر هذا النوع من البؤرة أيضًا، في الجمل الحصرية، وبعض الجمل الموصولية، كما في الجملتين الآتيتين اللتين تقالان في المقام نفسه:

- ما قرأ زيدٌ إلا **روايةً** .
- الذي قرأه زيدٌ **روايةٌ** .

يُلحظ من الجمل السابقة، أنّ وظيفة البؤرة بنوعيها (الجديد والمقابلة)، أُسندت إلى مكوّن من مكوّنات الجملة، فيطلق عليها بؤرة المكوّن.

3-بؤرة الجملة: هي البؤرة المُسندة، لا إلى مكوّن من مكوّنات الجملة، بل إلى الجملة كلّها. وفي هذه الحال ستحمل الجملة إمّا بؤرة الجديد، أو بؤرة المقابلة. فيظهر النوع الأوّل في الجمل الاستفهامية التي تُشكّل الجملة كلّها محط استفهام، أو الجمل الإخبارية التي تحمل بمجملها معلومة جديدة للمخاطب، نحو:

- ما الخبر ؟
- غادرَ محمّد بيتَه .
- هل عندكم ضيوفٌ ؟
- نعم، عندنا ضيوف .

وأمّا النوع الآخر (أي الجملة المُبأرة بؤرة مقابلة)، فيظهر في السياق الذي يكون فيه المتكلّم يمتلك معلومة عن مضمون محتوى معيّن، ولكنّه غير متأكّد منها؛ فيسأل بالجملة عن ذلك المحتوى، أو يكون المخاطب شاكًّا أو مُنكرًا لمحتوى معيّن، فيأتي المتكلّم بما يؤكّد ذلك المحتوى. ويظهر هذا النوع من البؤرة في الجمل الاستفهامية المُصدّرة بالهمزة والمتضمّنة (أم) المعادلة، وكذلك في الجمل المصدّرة بأدوات التوكيد، نحو:

- أ سافر محمّدٌ أم بقي في البيت ؟
- إنّ محمّدًا مسافرٌ.
- قد سافرَ محمّدٌ .

وبالرجوع إلى كتب النحو العربي، نجد أنّ النحويين قد عبّروا عن وظيفة البؤرة بما يدلّ على الاهتمام، وقد ارتبط مفهوم الاهتمام عندهم بالتقديم. يقول سيبويه عن تقديم المفعول على الفاعل في نحو ضرب زيدًا عبدُ الله : " كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُهمّانهم ويعنيانهم" [(49)]، ويقول ابن يعيش: "وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير" [(50)].

ويُفسّر القزويني تقدّم المفعول به على فعله تفسيرًا يستند إلى البعد التداولي. ويُعلّل سبب التقديم بأنّه قد يأتي لردّ الخطأ في التعيين فيقول : "وأمّا تقديم مفعوله ونحوه فلِردّ الخطأ في التعيين، كقولك (زيدًا عرفتُ) لمن اعتقد أنّك عرفت إنسانا وأنّه غيرُ زيد، وأصاب في الأوّل دون الثاني. وتقول لتأكيده وتقريره زيدا عرفتُ لا غيره"[(51)]. فهذا التفسير يتطابق مع تبئير المُكوّن بؤرةَ المقابلة.

ويوضّح الجرجاني أثر البعد التداولي، في ترتيب مكوّنات الجملة الاسمية، يظهر منه ما يُطابق وظيفة البؤرة. فيقول: "اعلم أنّك إذا قلت: زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تُفيد ذلك ابتداءً" [(52)]. وهذا

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

التفسير يتطابق مع وظيفة بؤرة الجملة المُبأرة بؤرة جديد؛ إذ إنّ المتكلّم يكون خالي الذهن من أيّ معلومة، فيُثبت المتكلّم فِعلًا، لم يعلم مِن أصله أنّه كان. وأمّا "إذا قلت: زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقا كان، إمّا من زيد وإمّا من عمرو، فأنت تعلمه أنّه كان من زيد دون غيره" [53]. وهذا يتطابق مع تبئير المكوّن بؤرةَ مقابلة؛ إذ إنّ المتكلّم يُثبت فعلًا، قد علم السامع أنّه كان، ولكنّه لم يعلم؛ أ مِن زيدٍ وقعَ أم من غيره؟

وفي أسلوب الاستفهام، فصّل النحويون معاني التراكيب، واستعمالاتها. وبيّنوا أنّ أدوات الاستفهام بعضها يُستعمل للاستفهام عن النسبة، أي نسبة المُسند إلى المُسند إليه، وهو ما يُسمّى بالتصديق، وبعضها يُستعمل للاستفهام عن المفرد، وهو الذي يُسمّى بالتصوّر. فالهمزة اختصّت من بين أدوات الاستفهام بأنّها تُستعمل للتصديق، نحو: (أ زيدٌ قائمٌ؟)، كما تُستعمل للتصوّر، نحو: (أ زيدٌ قائمٌ أم عمرو؟)، وهل تُستعمل للتصديق، نحو: (هل قامَ زيدٌ؟)، وأمّا أسماء الاستفهام فتُستعمل للتصوّر، نحو: (من عندك؟)، و (متى السفر؟)[54]. فإذا كان الاستفهام تصديقيًّا، فإنّه يعني أنّ المُتكلّم يجهل نسبة المُسند إلى المُسند إليه، أي يجهل مضمون الجملة، وهذا ما يُقابل تبئير الجملة بؤرة جديد، وإذا كان الاستفهام تصوّريًّا، فالمُتكلّم قد يسأل عن المُفرد، أي عن مكوّن من مكوّنات الجملة، وهذا يكون على نوعين: إمّا أن يكون السؤال عن مكوّن في الجملة، نحو: (من جاءك؟) فالمتكلّم هنا يعلم بمجيء شخص ولكن يجهل من هو؟ وهذا يُقابل تبئير المكوّن بؤرة جديد، أو يكون الاستفهام عن أحد شيئين في الجملة، والمتكلّم لا يدري أيُهما هو ؟. يقول سيبويه في باب (أم): " وذلك قولك: أ زيدٌ عندك أم عمرو، و أ زيدًا لقيتَ أم بشرًا؟ فأنت الآن مُدّعٍ أنّ عنده أحدهما؛ لأنّك إذا قلت: أيّهما عندك، وأيّهما لقيت. فأنت مُدّعٍ أنّ المسؤول قد لَقِيَ أحدهما أو أنّ عنده أحدهما، إلّا أنّ عِلمك قد استوى فيهما لا تدري أيّهما هو ... واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنّك لا تسأله عن اللُقى، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو"[55] . وهذا يُقابل تبئير المكوّن بؤرة مقابلة.

وقد يرد الاستفهام التصوري عن مضمون أحد جملتين، وذلك قولك: " أ ضربتَ زيدًا أم قتلته، فالبدء ههنا بالفعل أحسن؛ لأنّك إنّما تسأل عن أحدهما لا تدري أيّهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما ... لأنّك مُدّع أحد الفعلين، ولا تدري أيّهما هو، كأنّك قلت: أيّ ذاك كان بزيدٍ"[56] . فالاستفهام عن مضمون أحد جملتين، لا يعلم المتكلّم أيّهما قد وقعَ، هو تبئير الجملة بؤرةَ مقابلةٍ.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

الخاتمة:

قدّم البحث مقاربة لتحليلات النحويين العرب، في ضوء نظريّة النحو الوظيفي، مُتّخذًا من مفهوم الوظائف التداولية ميدانًا للموازنة بين نظرية النحو العربي، ونظرية النحو الوظيفي. وقد كشفت هذه الموازنة عن أصول هذه الوظائف في نظرية النحو العربي، وإدراكِ النحويين العرب أهمّيّةَ البعد التداولي في التحليل والتفسير.

وقد جاءت أغلب الوظائف التداولية متطابقةً مع ما يقابلها في النحو العربي، بل أثبت البحث أنّ ما قدّمه النحويون العرب، في مجال الوظائف التداولية، كان أكثر غنى وتنوّعًا. من ذلك ما وجدناه في وظائف البدل، والنعت المقطوع.

وتبيّن أنّ بعض الاختلافات في الوظائف راجعٌ إلى طبيعة النظر إلى الجملة، ففي النحو الوظيفي يُنظر إلى الجملة على أنّها بنية حملية، وفي النحو العربي يُنظر إليها في ضوء مفهوم الإسناد. فالمبتدأ بوصفه وظيفة تداوليّة تُحدّد مجال الحديث، يقتضي في نظرية النحو الوظيفي أن يكون خارج البنية الحملية، في حين لا يُعدّ هذا القيد واردًا في النحو العربي؛ لأنّ وظيفة المبتدأ ترتبط بالإسناد إليه. ففي نظرية النحو العربي، ما يُعدّ مبتدأ (وخبره مفردٌ)، يُعدّ محورًا في نظرية النحو الوظيفي، وأمّا إن كان خبر المبتدأ جملةً، فلا اختلاف في وظيفة المبتدأ بين النظريّتين.

وكشف البحث عن وجود تناقض في نظرية النحو الوظيفي، يتعلّق بتفسير إعراب بعض المكوّنات المُسندة إليها وظائف تداولية خارجية، كإعراب ذيل التوضيح، والنعت المقطوع، فضلًا عن تنوّع الحالات الإعرابية لهذه الوظائف، مع أنّها كلّها وظائف خارجية، يُفترض أن تقتضي حالة إعرابية واحدة.

الهوامش

(1) ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل: 151، و الوظائف التداولية في اللغة العربية، د. أحمد المتوكل : 146 .

(2) ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل: 151، و الوظائف التداولية : 146 .

(3) ينظر: الوظائف التداولية: 115 .

(4) ينظر: نفسه : 128 .

(5) الكتاب: 1/ 23 .

(6) اعتمدنا على نصّ سيبويه بتحقيق د. محمد البكاء: 1/ 148 ؛ إذ ورد بتحقيق الاستاذ عبد السلام هارون (فنسبته) بدلًا من (فنبّهته)، وهذا غير صحيح. علمًا أنّ الأستاذ عبد السلام أثبت في غير موضع (نبّهت) وليس (نسبت). ينظر: 1/ 127، و138 .

(7) الكتاب: 126/2 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

([8]) المقتضب: 4/ 126 .

([9]) مغني اللبيب: 2/ 13 .

([10]) الكتاب: 127/1 .

([11]) نفسه: 138/1 .

([12]) نفسه: 85/1 .

([13]) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 191-192 .

([14]) ينظر: الوظائف التداولية: 147 .

([15]) ينظر: نفسه: 136 .

([16]) ينظر: نفسه: 144 .

([17]) شرح ابن عقيل: 247/3 .

([18]) ينظر: شرح الرضي: 2/ 384، وشرح ابن عقيل: 3/ 249.

([19]) المقتضب: 4/ 295 .

([20]) الكتاب: 150/1-151 .

([21]) ينظر: المقتضب: 296/2، وشرح الرضي: 383/2 .

([22]) المقتضب: 4/ 297، وينظر: شرح الرضي: 2/ 383 .

([23]) الكتاب: 151/1-152 .

([24]) نفسه: 430/1-434 .

([25]) نفسه: 1/ 439 .

([26]) المقتضب: 298/4 .

([27]) الكتاب: 2/ 16 .

([28]) نفسه: 2/ 65 .

([29]) نفسه: 2/ 70 .

([30]) معاني القرآن، الفراء: 1/ 105 .

([31]) ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي القديم: 97 ، والوظائف التداولية: 161 .

([32]) ينظر: الوظائف التداولية: 175 .

([33]) ينظر: الكتاب: 2/ 230 .

([34]) ينظر: شرح الرضي: 1/ 244 .

University of Misan/Collage of Education (CC-BY)

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

(35) تاج العروس: 40/ 58 مادة (ندا) .

(36) لسان العرب: 15/ 315 مادة (ندي).

(37) الكتاب: 2/ 208 .

(38) نفسه: 2/ 231-232 .

(39) نفسه: 2/ 182 .

(40) نفسه: 2/ 182 .

(41) المقتضب: 4/ 202 .

(42) الخصائص: 1/ 186 .

(43) ينظر: الوظائف التداولية: 69 .

(44) شرح الرضي: 1/ 31 .

(45) الكتاب : 1/ 34 .

(46) نفسه: 2/ 126-127 .

(47) ينظر: الوظائف التداولية: 28- 29 .

(48) ينظر: نفسه: 28-32 .

(49) الكتاب: 34/1

(50) شرح المفصل :147/1.

(51) الإيضاح في علوم البلاغة : 1 / 110

(52) دلائل الإعجاز، الجرجاني: 177-178

(53) نفسه: 177-178 .

(54) يُنظر: مغني اللبيب: 1/ 36

(55) الكتاب: 3/ 169 .

(56) نفسه : 3/ 171 .

مصادر البحث ومراجعه:

- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت739 هـ)، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت 1205 هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي، التراث العربي، الكويت، 1993 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches

Volume 20, Issue 39, (2024), PP 130- 145

- الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت 392 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د.ت .
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت 474 هـ)، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، د.ت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني (ت769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 2002م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686 هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط2، 1996 .
- شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643 هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د.ت.
- الكتاب كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3 ، 1988 .
- الكتاب ، كتاب أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي، أ.د. محمد كاظم البكّاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، ط1، 2015 .
- لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي الصري، د. ت .
- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، 2010 .
- معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 هـ)، علام الكتب، بيروت، ط3، 1983 .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن جمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998 .
- المقتضب، أبي الفتح محمد بن يزيد المبرّد (ت 285 هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي القديم، أحمد المتوكل، دار الأمان الرباط، ط1، 2006 .
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985.